قولُه تعالى: {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ}[البلد : ٢]
بين الاحتمال الصرفيّ والإعجاز البياني

The Quran verse ((your blood spilled with impunity in this country))
Show the morphological probability and the graphic miracle

أ.م.د. جنان ناظم حميد
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب

Dr. Jinan Nazim Hamid.
Al-Mustansiriya University / College of Arts.

كلمات مفتاحية : وأنت حلّ ، الاحتمال ، القصدية ، الإعجاز

ملخص البحث

البحثُ بعنوان قوله تعالى: {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ} بين الاحتمال الصرفيّ والإعجاز البياني . وجاءت فكرته من اشتمال كتب التفسير عبر العصور على كثير من التأويلات التفسيرية الاحتمالية والتوجيهات اللغويّة الجائزة لمفردات القرآن الكريم وعباراته وآياته، ممّا سبّب حيرة الدارسين في أيّها هو الصحيح فقد سيقت لدى المفسرين على إنها جميعا متساوية في الظفر بالمعنى القرآني ومتعادلة في درجة دقّتها فكلّها مرادة مطلوبة ولا يوجد لأحدها فضل مزيّة على غيره. هذا البحث الذي رأيت أن يكون يقتصر - لكثرة أمثلة الاحتمال الصرفي بين ألفاظ القرآن الكريم- على مفردة قرآنية واحدة هي (حلّ) في قوله تعالى : {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ} [البلد : ٢] إذ جرت هذه اللفظة في التوجيه الاحتمالي وذلك أنّ الرأي اللغوي المبرّز لدى المفسرين في لفظة (حلّ) هو أن النبي الأكرم قد أُحلّت له دماء قريش يوم فتح مكة فيكون لفظ (حلّ) بمعنى مُحَلِّل الدماء. ورأى فريق منهم أنّ (حلّ) بمعنى (حالّ) أي مقيم أو ساكن. على حين رجّح البحث أن يكون (حلّ) بمعنى المُحَلَّل أي إنّ النبي كان مُحلَّلا دمُه لدى المشركين وجاء القسم بمكة معطلا لأن النبيّ الأكرم كان مهدور الدم فيها))

Abstract

The research is entitled The Almighty saying: (And your blood is spilled with impunity in this country) between morphological probability and graphic miracle. This idea came from the books of interpretation throughout the ages that contain many interpretative interpretations and linguistic directives permissible for the vocabulary of the Holy Qur'an, its phrases and verses, which caused students to be confused about which is correct, as I have explained to the interpreters that they are all equal in obtaining the meaning in the Qur'an and are equivalent in their degree of accuracy. None of them has an advantage over others. This research, which I have seen to be limited - to the many examples of morphological probability among the words of the Holy Qur'an - is based on one single Qur'anic word (your blood is spilled with impunity) in the Almighty saying: {And your blood is spilled with impunity in this country} when this word took place in the probabilistic direction and that The linguistically opinion prominent among the commentators in the word (your blood is spilled with impunity) is that the Holy Prophet had been given the blood of the Quraysh on the day of the conquest of Mecca, so this term in the sense of a blood lawful. And a group of them saw that this term means (live) that is, a resident. Whereas the research suggested that the term in the sense of blood spilled with impunity, meaning that the Prophet's blood is spilled in impunity among the polytheists, and the oath of Mecca came to be stalled because the Holy Prophet was wasting blood in it)).

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ومن صحبه بإحسان إلى قيام يوم الدين وبعد.

فقد اشتملت كتب التفسير عبر العصور على كثير من التأويلات التفسيرية الاحتمالية والتوجيهات اللغويّة الجائزة لمفردات القرآن الكريم وعباراته وآياته، والناظر في تلك التوجيهات المتعدّدة يحار في أيّها هو الصحيح فقد سيقت لدى المفسرين على إنها جميعا متساوية في الظفر بالمعنى القرآني ومتعادلة في درجة دقّتها فكلّها مرادة مطلوبة ولا يوجد لأحدها فضل مزيّة على غيره. وهذا البحث - كغيره من البحوث المنشورة للباحثة أو ما زالت مخطوطة – يسعى إلى نقض الاحتمال الصرفي في توجيه مفردات القرآن الكريم لأنّ القرآن الكريم كتاب الله المبين وألفاظه واحدة موحّدة يؤدّي كلّ منها معنى واحدا مقصودا. ومسألة النقض هذه تنطلق من ثلاثة ظواهر صرفية هي (التحوّل التصريفيّ والتوجيه الاعتباطيّ والإعجاز اللغويّ)، فالأوجه التأويلية ما كانت لتعدّد لدى المفسر الواحد لولا اعتماده على ظاهرة التحول في الصيغ الصرفية التي هي ضرب من تحريف الكلم عن مواضعه. أمّا التوجيه الاعتباطي فيتمثّل بتقدير محذوفات في تركيب اللفظة القرآنية وسياقها العام والقول بالحذف والذكر والتقدير والإضمار والزيادة والنقص والتقديم والتأخير كلّها مصاديق للتفسير الاعتباطي الذي لا يراعي وحدة النصّ القرآني المعجز . ويستدعي التأسيس والبناء أن يستبدل بالاحتمال الصرفي التأويل القطعيّ وبالتوجيه جائز التوجيه القصديّ، وذلك بالاعتماد على الإعجاز اللغوي الذي يتمثّل بالحفاظ على البناء اللفظي كما هو في المصحف دون القول بأنه محوّل من بناء آخر وبالحفاظ على وحدة التركيب الذي يشتمل على اللفظة دون القول: إنه تركيب حذف منه لفظ أو زيد فيه آخر.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي رأيت أن يقتصر - لكثرة أمثلة الاحتمال الصرفي بين ألفاظ القرآن الكريم- على مفردة قرآنية واحدة هي (حلّ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾[البلد :٢] إذ جرت هذه اللفظة في التوجيه الاحتمالي وذلك أنّ الرأي اللغوي المبرّز لدى المفسرين في لفظة (حلّ) هو أن النبي الأكرم قد أُحلّت له دماء قريش يوم فتح مكة فيكون لفظ (حلّ) بمعنى مُحَلِّل الدماء. ورأى فريق منهم أنّ (حلّ) بمعنى (حالّ) أي مقيم أو ساكن. على حين رجّح البحث أن يكون (حلّ) بمعنى المُحَّلل أي إنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) كان مُحلَّلا دمُه لدى المشركين، ومن هنا يبرز الأثر العظيم للتفسير اللغوي القصدي في جلاء المعنى القرآني الكاشف عن عصمة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). وتظهر الدعوى إلى غربلة التفاسير من التأويلات اللغوية الاعتباطية التي لا يرعوي أصحابها من إتهام النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) بما يقدح بعصمته وعظيم منزلته (صلى الله عليه وآله وسلم) بين أمم الأرض.

المطلب الأول: {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ} بمعنى أنت مُحلِّل دماء الناس في هذا البلد.

أطبق المفسّرون على أنّ المراد بالبلد هو مكّة ولكنّهم اختلفوا في تأويل دلالة (حِلّ) فالوجه الأبرز لدى أكثرهم هو أن يكون الحِلّ مصدرا بمعنى اسم الفاعل (مُحِلّ) وهو خلاف (المحرِّم) من قولهم: «حلّ من إحْرامِهِ يَحِلّ حِلًّا بالكسرِ...والحلّ، بالكسر: ما جاوَزَ الحَرَمَ. ورجُلٌ مُحِلّ: مُنْتَهِكٌ للحَرامِ، أو لا يَرَى للشَّهْرِ الحَرامِ حُرْمَةً»[1]. فَالْحلّ اسم مصدر بمعنى الفاعل كالعِزّ بمعنى المُعزّ والعدل بمعنى العادل، وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ عَائِشَةَ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحلّهِ وَلِحُرْمِهِ»[٢] ؛ أي في حال كونه مُحِلّا أو مُحْرِما. وَلِذَلِكَ اسْتَوَى فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ. قَالَ تعالى: ﴿لَا هُنَّ حلّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحلّونَ لَهُنَّ﴾[الممتحنة: ١٠][٣].

واختار هذا الوجه معظم أهل التأويل، فنُقِلَ عن ابن عباس تأويله (وَأَنْتَ حلّ بِهَذَا الْبَلَدِ) بأنّه « يعني بذلك: نبيّ الله (صلى الله عليه وسلم)، أحلّ الله له يوم دخل مكة أن يقتل من شاء، ويستحْيِي من شاء؛ فقتل يومئذ ابن خَطَل صَبْرا وهو آخذ بأستار الكعبة، فلم تحلّ لأحدٍ من الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه (واله) وسلم) أن يقتل فيها حراما حرّمه الله، فأحلّ الله له ما صنع بأهل مكة، ألم تسمع أن الله قال في تحريم الحرم: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا﴾ يعني بالناس أهل القبلة »[٤].

ونُقل عن مجاهد عدّة أقوال من طرق مختلفة مؤدّاها واحد يدخل في هذا الوجه هي: «ما صنعت فأنت في حِلّ من أمر القتال»[٥]. و « أُحلّ لرسول الله صلى الله عليه (واله) وسلم ما صنع فيه ساعة»[٦]. و « أُحلّ له أن يصنع فيه ما شاء»[٧]. و « أحلّ الله لك يا محمد ما صنعت في هذا البلد من شيء، يعني مكة »[٨]. و « لا تؤاخَذ بما عملت فيه، وليس عليك فيه ما على الناس »[٩]. ونقل عن قتادة قولان هما: « أنت بريء عن الحرج والإثم » [١٠] و « أنت به حلّ لست بآثم» [١١]. ونُقل عن ابن زيد قوله: « لم يكن بها أحد حلّا غير النبيّ (صلى الله عليه(واله) وسلم)، كلّ من كان بها حراما، لم يحلّ لهم أن يقاتلوا فيها، ولا يستحلّوا حرمه، فأحلّه الله لرسوله، فقاتل المشركين فيه»[١٢]. ونُقل عن عطاء قوله: « إنّ الله حرّم مكة، لم تحلّ لنبيّ إلاّ نبيكم ساعة من نهار»[١٣]. وعن الضحاك قوله: «أنت حلّ بالحرم، فاقتل إن شئت، أو دع »[١٤].

ولذا اختار معظم المفسرين وأصحاب المعاني هذا الوجه فقال الفراء: « هُوَ حلال لَكَ أحلّه يوم فتح مكّة لم يحلّ قبله، ولن يحلّ بعده »[١٥]. وقال الأخفش: « من العرب من يقول: أنتَ حلّ وأنتَ حَلال، وأَنْتَ حِرْمٌ وأَنتَ حَرامٌ، وهو المُحِلّ والمُحْرِم. وتقول: أَحلَلْنا وأحْرَمْنا. وتقول: حِلّ لْنا وهي الجَيّدة »[١٦].

وبه اكتفى الطبري فقال: إن المعنى « أنت به حلال تصنع فيه من قَتْلِ من أردت قتلَه، وأَسْرِ من أردت أسره، مُطْلَقٌ ذلك لك؛ يقال منه: هو حِلّ، وهو حلال، وهو حِرْم، وهو حَرام، وهو محِلّ، وهو محرِّم، وأحلَلنا، وأحرمنا»[١٧].

واختاره الزجاج فقال: « معنى: (وَأَنْتَ حلّ بِهَذَا الْبَلَدِ): أُحلّتْ مَكَّةُ للنبي عليه السلام ساعة من النهار، ولم تحلّ لأحد قبله ولا لأحَدٍ بعده، ومعنى أُحلّتْ له أُحلّ لَه صَيْدُهَا وأن يختلي خلالها وأن يعضد شجرها. يقال: رَجلٌ حلّ وَحلال وَمُحلّ، وكذلك رجل حرام وحِرْم وَمحْرِمٌ»[١٨].

وقريب ممّا سبق قول البغوي (ت٥١٦هـ): «وَأَنْتَ حلّ، أَيْ حلالٌ، بِهذَا الْبَلَدِ، تَصْنَعُ فِيهِ مَا تُرِيدُ مِنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ لَيْسَ عَلَيْكَ مَا عَلَى النَّاسِ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ أَحلّ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (وآله) وَسَلَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ، حَتَّى قَاتَلَ وَقَتَلَ وَأَمَرَ بِقَتْلِ ابْنِ خَطَلٍ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، ومقيس بن ضبابة وغيرهما، فَأَحلّ دِمَاءَ قَوْمٍ وَحَرَّمَ دِمَاءَ قَوْمٍ... وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَقْسَمَ بِمَكَّةَ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَظِيمِ قَدْرِهَا مَعَ حُرْمَتِهَا فَوَعَدَ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (وآله) وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَحلّهَا لَهُ حَتَّى يُقَاتِلَ فِيهَا، وَأَنْ يَفْتَحَهَا عَلَى يَدِهِ فَهَذَا وَعْدٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنْ يُحلّهَا لَهُ»[١٩].

ورأى الزمخشري أن مفهوم هذه الآية بهذا التفسير لم يتحقّق من فوره بل كان مؤجلا إلى يوم فتح مكّة فرأى أن التعبير القرآني « سلّى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلّم بالقسم ببلده، على أنّ الإنسان

لا يخلو من مقاساة الشدائد ؛ واعتُرض بأنّ وعده فتح مكة تتميماً للتسلية والتنفيس عنه. فقال: (وأنت حلّ بهذا البلد)، يعني: وأنت حلّ به في المستقبل تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر. وذلك أنّ الله فتح عليه مكّة وأحلّها له، وما فتحت على أحد قبله ولا أحلّت له فأحلّ ما شاء وحرّم ما شاء. قتل ابن خطل وهو متعلّق بأستار الكعبة. ومقيس بن ضبابة وغيرهما «[٢٠].

واستعان الزمخشري في دلالة (وأنت حلّ بهذا البلد) على الاستقبال بسياق التعبير القرآني الذي دلّت بعض آياته على المستقبل منها « قوله عزّ وجل: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] ومثله واسع في كلام العباد، تقول لمن تعِدُه الإكرام والحباء: أنت مكرم محبوّ، وهو في كلام الله أوسع ؛ لأن الأحوال المستقبلية عنده كالحاضرة المشاهدة وكفاك دليلاً قاطعاً على أنه للاستقبال، وأن تفسيره بالحالِ مُحال: لأن السورة بالاتفاق مكية، وأين الهجرة عن وقت نزولها، فما بال الفتح؟»[٢١].

وعضد الزمخشري تأويله هذا بقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم فتح مكة: « إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ، أَوِ الْفِيلَ... وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ (وآله) وَسَلَّمَ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلاَ وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلاَ وَإِنَّهَا حلّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلاَ وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لاَ يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلاَ يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلاَ تُلْتَقَطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ «[٢٢].

وأنس فريق من خالفي الزمخشري بتأويله دلالة الآية على الاستقبال وتواردوا على نقل كلامه نفسه فابتدأ ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في تفسيره (وَأَنْتَ حلّ بِهذَا الْبَلَدِ) بأن قال: « حلّ لك ما صنعته في هذا البلد من قتل وغيره،... قال المفسرون: والمعنى: إن الله تعالى وعد نبيَّه أن يفتح مكة على يديه بأن يُحلّها له، فيكون فيها حلّا «[٢٣]. وقال القرطبي (ت ٦٧١هـ): «﴿وَأَنْتَ حلّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ يعني في المستقبل ؛ مثل قوله تعالى:﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ ومثله واسع في كلام العرب. تقول لمن تعدّه الإكرام والحباء: أنت مكرم محبو. وهو في كلام الله واسع، لأن الأحوال المستقبلة عنده كالحاضرة المشاهدة ؛ وكفاك دليلا قاطعا على أنه للاستقبال، وأن تفسيره بالحال محال: أن السورة باتفاق مكية قبل الفتح»[٢٤].

وقال النسفي (ت ٧١٠هـ): « أي وأنت حلّ به في المستقبل تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر، وذلك أن الله تعالى فتح عليه مكّة وأحلّها له وما فُتحت على أحد قبله ولا أحلّت له، فأحلّ ما شاء وحرم ما شاء، قتل ابن خطل وهو متعلّق بأستار الكعبة ومقيس بن صبابة وغيرهما، وحرم دار أبي سفيان ونظير قوله {وَأَنتَ حلّ} في الاستقبال قوله:﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[الزمر: ٣٠]. وكفاك دليلاً على أنه للاستقبال أن السورة مكية بالاتفاق، وأين الهجرة من وقت نزولها فما بال الفتح؟»[٢٥]

ومن ثمّ خلص أصحاب علوم القرآن إلى عقد باب لآي الذكر الحكيم تأخّر حكمها عن نزولها وذكر منها قَوْلِهِ:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ وذكر أنّ «السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ وَلَمْ يَكُنْ بِمَكَّةَ عِيدٌ وَلَا زَكَاةٌ وَلَا صَوْمٌ! وَأَجَابَ الْبَغَوِيُّ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النُّزُولُ سَابِقًا عَلَى الْحُكْمِ كَمَا قَالَ:﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حلّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ فَالسُّورَةُ مَكِّيَّةٌ وَقَدْ ظَهَرَ أَثَرُ الْحلّ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ حَتَّى قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أُحلّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ»[٢٦].

وساق فريق من المفسرين هذا الوجه على سبيل الجواز وإن كان مرجوحا لديهم بإيرادهم إيّاه ثانيا أو ثالثا ومنهم الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ) والرازي (ت٦٠٦هـ) والبيضاوي (ت٦٨٥هـ)) وابن القيم

(ت٧٥١هـ) وابن جزي (ت ٧٥٧هـ) والألوسي (١٢٧٩هـ) وابن عاشور (١٣٩٣هـ) وغيرهم[٢٧].

ولوّح ابن عطية (ت٥٤٢هـ) بتضعيف هذا الوجه لأن فيه مخالفة لسياق المقام الذي يثبت أن السورة مكيّة ولكنّ تفسير الحِلّ بأنه يعني أنّ هذا البلد يحلّ لك فيه قتل من شئت لم يتحقّق إلاّ يوم فتح مكة بعد عدة سنين، فعلى هذا لا يستقيم هذا التأويل إلاّ بقول من قال: السورة مدنية نزلت عام الفتح، ويتعيّن على هذا التأويل قول من قال (لا) نافية أي ان هذا البلد لا يقسم الله به وقد جاء أهله بأعمال توجب إحلال حرمته[٢٨].

نعم يستحق أن يقسم به بعد زوال السبب. وهذا تأويل متعسّف ولا يصحّ حمل الآية على الاستقبال إن ساغ حملها على زمنها الذي نزلت فيه.

وضعّف أبو حيان (٧٤٥هـ) حمل الزمخشري الجملة (انت حلّ) على أنّها اعتراضية استقبالية لأنّ هذا لَا يَتَعَيَّنُ، ورجّح أن تكون هذه الجملة حَالِيَّةٌ، « وَهِيَ حَالٌ مُقَارِنَةٌ، لَا مُقَدَّرَةٌ وَلَا مَحْكِيَّةٌ فَلَيْسَتْ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْمُسْتَقْبَلِ. وَأَمَّا سُؤَالُهُ وَالْجَوَابُ، فَهَذَا لَا يَسْأَلُهُ مَنْ لَهُ أَدْنَى تَعَلُّقٍ بِالنَّحْوِ، لِأَنَّ الْأَخْبَارَ قَدْ تَكُونُ بِالْمُسْتَقْبَلَاتِ، وَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ حَالَةَ إِسْنَادِهِ أَوِ الْوَصْفِ بِهِ لَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْحَالِ، بَلْ يَكُونُ لِلْمَاضِي تَارَةً، وَلِلْحَالِ أُخْرَى، وَلِلْمُسْتَقْبَلِ أُخْرَى وَهَذَا مِنْ مَبَادِئِ عِلْمِ النَّحْوِ»[٢٩].

ولذا لم يحمل أبو حيان (وَأَنْتَ حلّ) عَلَى أَنَّهُ يَحِلّ لَكَ مَا تَصْنَعُ فِي مَكَّةَ مِنَ الْأَسْرِ وَالْقَتْلِ فِي وَقْتِ نُزُولِهَا بِمَكَّةَ، بَلْ حَمَلَه عَلَى الوجه الثاني وهو أَنَّهُ مُقِيمٌ بِهَا خَاصَّةً، وأنّ (حلّ) بمعنى (حالّ) فتكون دلالة الآية آنية وليست استقبالية لأن النبيّ في وَقْتُ النُّزُولِ كَانَ مُقِيمًا بِهَا ضَرُورَةً[٣٠].

ويبدو أنّ تضعيف ابن عطية وأبي حيان في محلّه لأن المفهوم منه هو خلاف ما أخبر عنه القرآن الكريم ودلّت عليه السيرة النبوية من أن النبي الأكرم إنما أُرسل رحمة للعالمين، وأنه ليس فضّا غليظ القلب، وأنه رؤوف رحيم، وأنه على خلق عظيم، وأن الله أدّبه فأحسن تأديبه، وأنه عفا عن أعدائه يوم فتح مكة فقال لهم: اذهبوا فأنتم الطلقاء وفيهم من قتل حمزة ومثّل به، وروى أصحاب السير والمغازي أنه في يوم فتح مكة « أَعْطَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله) وَسَلَّمَ رَايَتَهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ وَهُوَ أَمَامَ الْكَتِيبَةِ، فَلَمَّا مَرّ سَعْدٌ بِرَايَةِ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (وآله) وَسَلَّمَ نَادَى: يَا أَبَا سُفْيَانَ! الْيَوْمَ يَوْمُ الْمَلْحَمَةِ! الْيَوْمَ تُسْتَحَلّ الْحُرْمَةُ! الْيَوْمَ أَذَلّ اللهُ قُرَيْشًا! فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (واله) وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا حَاذَى أَبَا سُفْيَانَ نَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُمِرْت بِقَتْلِ قَوْمِك؟ زَعَمَ سَعْدٌ وَمَنْ مَعَهُ حِينَ مَرّ بِنَا قَالَ: يَا أَبَا سُفْيَانَ، الْيَوْمَ يَوْمُ الْمَلْحَمَةِ! الْيَوْمَ تُسْتَحَلّ الْحُرْمَةُ! الْيَوْمَ أَذَلّ اللهُ قُرَيْشًا! وَإِنِّي أَنْشُدُك اللهَ فِي قَوْمِك، فَأَنْتَ أَبَرّ النَّاسِ، وَأَرْحَمُ النَّاسِ، وَأَوْصَلُ النَّاسِ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا نَأْمَنُ سَعْدًا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ فِي قُرَيْشٍ صَوْلَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ (وآله) عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْيَوْمَ يَوْمُ الْمَرْحَمَةِ! الْيَوْمَ أَعَزّ اللهُ فِيهِ قُرَيْشًا!»[٣١].

فيكون تأويل الآية بأنّها تعني إحلال الله مكة للنبي الأكرم يقتل الناس فيها صبرا ويستبيح دماءهم وهم متعلّقون بأستار الكعبة مخالفا لسياقي القول والمقام فضلا عن قدحه بمنزلة النبي الأكرم الذي نشر دين الله بالموعظة الحسنة محتملا شتى صنوف الأذى من قريش فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): « لَقَدْ أُوذِيتُ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَا يُؤْذَى أَحَدٌ وَأُخِفْتُ مِنْ اللَّهِ وَمَا يُخَافُ أَحَدٌ وَلَقَدْ أَتَتْ عَلَيَّ ثَلَاثَةٌ مِنْ بَيْنِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَمَا لِي وَلِعِيَالِي طَعَامٌ يَأْكُلُهُ ذُو كَبِدٍ»[٣٢]. وربما يكون في هذا الوجه تصديقا للفرية التاريخية التي صوّرت الدين الإسلامي بأنه دين السيف والقتل وأن النبي الأكرم ما نزل إلاّ بعقيدة الذبح على وفق ما نقرأ في ما سطّر من كذب الكثير في المسانيد والسنن

ومنه ما عُزي إليه (صلى الله عليه وآله وسلم) من قول باطل: « يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَمَا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذَّبْحِ فَأَخَذَتْ الْقَوْمَ كَلِمَتُهُ حَتَّى مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا كَأَنَّمَا عَلَى رَأْسِهِ طَائِرٌ وَاقِعٌ»[٣٣]. إذ تلقف القتلة والسفاحون عبر العصور مثل هذه الأكاذيب فأمعنوا بالترخّص في الدماء وتقتيل ذوي القبلة فضلا عن غيرهم تحت ذرائع زائفة جيلا بعد جيل وصولا إلى دولة الخرافة (داعش). ولأجل هذا كله يكون هذا الوجه ضعيفا بل مرفوضا لأنه مخالف لسيرة النبي الأكرم.

المطلب الثاني: {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ} بمعنى أنت حالّ بهذا البلد.

رأى فريق من المفسرين أن يكون (حلّ) صفة بمعنى الحالّ في البلد أي المقيم فيه، فالشائع بينهم أنّ الآية مكية وأنها نزلت قبل الهجرة النبوية[٣٤] ، فيكون (حلّ) صفة من قولهم: «حلّ بِالْمَكَانِ يَحِلّ حُلولًا ومَحَلّا وحِلّا وحَلَلًا، بِفَكِّ التَّضْعِيفِ نَادِرٌ: وَذَلِكَ نُزُولُ الْقَوْمِ بمَحلّة وَهُوَ نَقِيضُ الِارْتِحَالِ»[٣٥].

وحكى الطوسي هذا الوجه فقال: « قيل: معناه أنت حلّ بهذا البلد أي أنت فيه مُقيم، وهو مُحِلّ، والمعنى بذلك التنبيه على شرف البلد بشرف من حلّ فيه من الرسول الداعي إلى تعظيم الله وإخلاص عبادته، المبشّر بالثواب والمنذر بالعقاب... وقالوا: حلّ معناه حالّ. أي ساكن «[٣٦].

وهذا الوجه نقله ابن عطية عن بعض أهل التأويل فقال: « قال بعض المتأوّلين (وانت حلّ بهذا البلد) معناه حالّ ساكن بهذا البلد وعلى هذا يجيء قول من قال: هي مكيّة والمعنى على إيجاب القسم بيّنٌ، وعلى نفيه أيضا يتّجه على معنى القسم ببلد أنت ساكنه على أذى هؤلاء القوم وكفرهم»[٣٧]. وصرّح ابن عجيبة باختياره هذا الوجه فقال: « أقسم تعالى بالبلد الحرام، وما عطف عليه على أنّ الإنسان خُلق مغموراً بمقاساة الشدائد ومعاناة المشاقّ. واعترض بين القسم وجوابه بقوله: {وأنت حلّ بهذا البلد}، أي: وأنت حالّ ساكن به، فهو حقيق بأن يُقسم به لحلولك به»[٣٨].

وابتدأ به الطبرسي فقال: « أقسمَ بالبلد الحرام وهو مكة (وأنت حِلّ بهذا البلد)، تشرّفَ بمن حلّ به من الرسول الداعي إلى توحيده وإخلاص عبادته»[٣٩].

وكذا ابتدأ الرازي به فقال: « فَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَنْتَ حلّ بِهذَا الْبَلَدِ فَالْمُرَادُ مِنْهُ أُمُورٌ أَحَدُهَا: وَأَنْتَ مُقِيمٌ بِهَذَا الْبَلَدِ نَازِلٌ فِيهِ حَالٌّ بِهِ، كَأَنَّهُ تَعَالَى عَظَّمَ مَكَّةَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُقِيمٌ بِهَا... «[٤٠]. وشرع الرازي يذكر فضلَ مكة وعظيم منزلتها في التعبير القرآني «فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهَا حَرَمًا آمِنًا، فَقَالَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي فِيهَا {وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً}، وَجَعَلَ ذَلِكَ الْمَسْجِدَ قِبْلَةً لِأَهْلِ المشرق والمغرب، فقال: ﴿وَحَيْثُ ما كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، وَشَرَّفَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ بِقَوْلِهِ: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقامِ إِبْراهِيمَ مُصَلًّى}، وَأَمَرَ النَّاسَ بِحَجِّ ذَلِكَ الْبَيْتِ فَقَالَ:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾، وَقَالَ فِي الْبَيْتِ: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً}، وَقَالَ:﴿ وَإِذْ بَوَّأْنا لِإِبْراهِيمَ مَكانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً﴾، وَقَالَ: ﴿ وَعَلى كُلِّ ضامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾، وَحَرَّمَ فِيهِ الصَّيْدَ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ بِإِزَائِهِ، وَدُحِيَتِ الدُّنْيَا مِنْ تَحْتِهِ، فَهَذِهِ الْفَضَائِلُ وَأَكْثَرُ مِنْهَا لَمَّا اجْتَمَعَتْ فِي مَكَّةَ لَا جَرَمَ أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا»[٤١]

وابتدأ بهذا الوجه طائفة أخرى من المفسرين وفضّلوه على غيره ومنهم البيضاوي في قوله: « أقسم سبحانه بالبلد الحرام وقيّده بحلُول الرسول عليه الصلاة والسلام فيه إظهاراً لمزيد فضله، وإشعاراً بأن شرف المكان بشرف أهله»[٤٢].

وابن جزي في قوله: « أراد مكة باتّفاق، وأقسم بها تشريفا لها ولا زائدة وَأَنْتَ حلّ بِهذَا الْبَلَدِ هذه جملة

اعتراض بين القسم وما بعده وفي معناها ثلاثة أقوال: أحدها أن المعنى أنت حالّ بهذا البلد أي ساكن، لأن السورة نزلت والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمكة...»[٤٣]

وأبو حيان في قوله: « وَأَنْتَ حلّ: جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ تُفِيدُ تَعْظِيمَ الْمُقْسَمِ بِهِ، أَيْ فَأَنْتَ مُقِيمٌ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ «[٤٤]. وأكّد أبو حيان اختياره هذا في معرض الردّ على الزمخشري فقال: « الظَّاهِرُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى أَقْسَمَ بِهَا لِمَا جَمَعَتْ مِنَ الشَّرَفَيْنِ، شَرَفِهَا بِإِضَافَتِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَشَرَفِهَا بِحُضُورِ رسول الله صلى الله عَلَيْهِ(وآله) وَسَلَّمَ وَإِقَامَتِهِ فِيهَا، فَصَارَتْ أَهْلًا لِأَنْ يُقْسَمَ بِهَا»[٤٥].

وجوّز ابن قيّم الجوزية «أنه إذا كان الحِلّ من الحُلول، فهو متضمّنٌ لهذا التعظيم مع تضمّنه أمراً آخر، وهو الإقسام ببلده المشتمل على رسوله وعبده، فهو خيرُ البِقاع، وقد اشتمل على خير العباد. فجعل بيته هدى للناس ونبيه إماماً وهادياً لهم، وذلك من أعظم نعمه وإحسانه إلى خلقه»[٤٦].

وأنس الألوسي بهذا الوجه ورأى أنّ (وأنت حلّ بهذا البلد) جملة اعتراضية وأنّ « الاعتراض لتشريفه صلّى الله عليه(وآله) وسلم بجعل حلُوله عليه الصلاة والسلام مناطا لإعظام البلد بالإقسام به، وجعل بعض الأجلّة الجملة على هذا الوجه حالا من هذا البلد»[٤٧].

واختار سيد قطب هذا الوجه مكتفيا به وحده فقال: « تبدأ السورة بالتلويح بقسم عظيم، على حقيقة في حياة الإنسان ثابتة...والبلد هو مكة....ويكرّم الله نبيه محمدا (صلى الله عليه (وآله) وسلم) فيذكره ويذكر حلّه بهذا البلد وإقامته، بوصفها ملابسة تزيد هذا البلد حرمة، وتزيده شرفا، وتزيده عظمة. وهي إيماءة ذات دلالة عميقة في هذا المقام. والمشركون يستحلّون حرمة البيت، فيؤذون النبي والمسلمين فيه، والبيت كريم، يزيده كرما أنّ النبيّ (صلى الله عليه (وآله) وسلم) حِلّ فيه مقيم. وحين يقسم الله (سبحانه) بالبلد والمقيم به، فإنه يخلع عليه عظمة وحرمة فوق حرمته، فيبدو موقف المشركين الذين يدعون أنهم سدنة البيت وأبناء إسماعيل وعلى ملة إبراهيم، موقفا منكرا قبيحا من جميع الوجوه»[٤٨].

وساق القرطبي هذا الوجه مرجوحا لأن (الحلّ) في كلام العرب إنّما هو نقيض المُحرِم وليس بمعنى المُقيم في المكان ولا يفهم من (حلّ) معنى الحلول في المكان إلاّ عرضا فقال: «وقيل: وأنت مقيم فيه وهو محلّك. وقيل: وأنت فيه محسن، وأنا عنك فيه راض. وذكر أهل اللغة أنه يقال: رجل حلّ وحلال ومُحلّ، ورجل حَرَم وحرام ومُحرم. وقال قتادة: أنت حلّ به: لست بآثم. وقيل: هو ثناء على النبي (صلى الله عليه (وآله) وسلم)؛ أي إنك غير مرتكب في هذا البلد ما يحرم عليك ارتكابه، معرفةً منك بحقّ هذا البيت ؛ لا كالمشركين الذين يرتكبون الكفر بالله فيه. أي أقسم بهذا البيت المعظم الذي قد عرفت حرمته، فأنت مقيم فيه معظم له، غير مرتكب فيه ما يحرم عليك»[٤٩].

وَاختار الْخَفَاجِيّ أن يكون: «الْحلّ: صِفَةٌ أَوْ مَصْدَرا بِمَعْنَى الْحَالّ هُنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَلَا عِبْرَة بِمن أَنْكَرَهُ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ»(٥٠). وردّ الألوسي على الخفاجي ووصفه بقلة التتبّع لأنّ المعجمات ذكرت «الحلّ صفة أو مصدر بمعنى الحالّ، يقال: حلّ أي نزل يحلّ حِلّا وحلولا، ويقال أيضا: هو حِلّ بموضع كذا، كما يقال: حالٌّ به. والقول بأن الصفة من الحلول حالّ لا حلّ ، ومصدر حلّ بمعنى نزل الحلول والحلّ بفتح الحاء والحلل فقط ناشئ من قلة التتبّع»[٥١].

واتّهام الألوسي للخفاجي بقلّة التتبُّع مردود لأن كلامه صريح بعدم استعمال العرب (حِلّ) بمعنى الحالّ ولم ينكر استعمالهم مشتقات (حلل) دالّة على الحلول في المكان كما فهم الألوسي، أي إنّ الخفاجي إنّما أنكر

القول بنيابة (حلّ) عن (حالّ) صرفيا في كلام العرب لأن معجمات اللغة لم تذكر هذه النيابة الصرفية، والغريب أن يقرّها الألوسي في كلام العرب ولم يأت بالدليل.

وأنكر ابن عاشور قول الخفاجي - أيضا - فقال: «كَيْفَ يُقَالُ: لَا عِبْرَةَ بِعَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ، وَهَلِ الْمَرْجِعُ فِي إِثْبَاتِ اللُّغَةِ إِلّا كتب أئمتها»[٥٢].

ومن ثمّ ضعّف ابن عاشور هذا الوجه على الرّغم من اتّساق الكلام فيه لأنّ كتب اللغة لم تذكر الحِلّ بمعنى المقيم والحالّ في المكان فضلا عن تنصّل الزمخشريّ عن ذكر هذا الوجه فقال: « يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ جُمْلَةُ (وَأَنْتَ حلّ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ أُقْسِمُ، فَيَكُونُ الْقَسَمُ بِالْبَلَدِ مُقَيَّدًا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ بَلَدَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ (وآله) وَسَلَّمَ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ جَمِيلٌ لَوْ سَاعَدَ عَلَيْهِ ثُبُوتُ اسْتِعْمَالِ حلّ بِمَعْنَى: حَالٌّ، أَيْ مُقِيمٌ فِي مَكَانٍ فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَرِدْ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ: الصِّحَاح واللِّسَان والْقَامُوس ومُفْرَدَات الرَّاغِب. وَلَمْ يُعَرِّجْ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْكَشَّافِ، وَلَا أَحْسِبُ إِعْرَاضَهُ عَنْهُ إِلَّا لِعَدَمِ ثِقَتِهِ بِصِحَّةِ اسْتِعْمَالِهِ»[٥٣].

وصفوة القول في هذا الوجه أنّ الله تعالى أقسم بمكّة لسببين أولهما عظيم منزلتها، والآخر أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مقيم فيها، فالمراد تعظيم المُقسم به، وهو أنه لما حلّ الرسول بمكة جمعت شرفين، شرفها هي الذي شرَّفها الله به، وشرف الرسول فازدادت تعظيماً على تعظيم وشرفاً على شرف، واستحقت بذلك القسم. فالراجح أن تكون (لا) صلة لما قبلها وليست نافية للقسم. وجائز أن يكون القسم منفيا وأن الله تعالى امتنع عن القسم بهذا البلد مع حُلول النبي فيه صابرا على الأذى والكفر.

وواضح أن قرن إقامة النبي باحتماله أذى قومه وكفرهم وصبره على ذلك منهم معنى ليس محصّلا من التعبير (أنت حلّ بهذا البلد) كي يصحّ نفي القسم بمكّة لأن حلول النبي فيها كان مقرونا بالأذى والصبر، ولا يفهم اقتران إقامة النبي في مكة بالأذى إلاّ من النظر في جواب القسم ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤] الذي قد يشتمل على تلويح بأن القسم بمكّة إنّما امتنع مع إقامة النبي فيها لأن النبي كان يكابد الأذى والكفر من قومه. لكن هذا التلويح لا يقوى على دفع الشبهة الأكبر التي تلوح من التعبير (لا أقسم) إن كان نفيا حقيقيا إذ لا معنى للعبارة حينئذ لأن المعنى سيكون (لا أقسم بهذا البلد وأنت مُقيم فيه)، وربما يكون في هذا تعريض بالنبي إذ سيكون المعنى المسكوت عنه هو (سأقسم بهذا البلد في حال هجرتك عنه). أمّا إذا كان النفي بمعنى الإثبات فلن نظفر بهذا التوافق بين القسم وجوابه لأن المعنى سيكون (أقسم بهذا البلد الذي شرّفته بحلولك فيه على إن الإنسان مخلوق في كبد).والجملة المعترضة بين القسم وجوابه من شأنها أن تؤكد المعنى المحصل من القسم نفسه نحو قوله تعالى :﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾ [يوسف : ٧٣] أي تالله لقد جئنا للميرة لا غير. فإثبات القسم بمكة يدفع الشعور بمعاناة النبي ومكابدته صنوف العذاب مع قومه. فضلا عن هذا فإنّ سياق الآية أثبت (لا) نافية في صدرها فالكلام نفي صريح وليس مثبتا وينبغي أن نصدّق الله في ما يقول.

المطلب الثالث: {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ} بمعنى أنت محلَّل دمك بهذا البلد.

رأت طائفة من المفسرين أن يكون الحِلّ اسم مصدر بمعنى اسم المفعول مُحَلّ الدم أو محلّل الدم فهو فِعْل بمعنى مفعول وقد أقرّ القدماء[٥٤] دلالة فِعْل على اسم المفعول كابْن سيده في قوله: « يَجِيْءُ الفِعْلُ في الاسْمِ كَثيرا... تَقُوْلُ: طَحَنْتُ الدَّقيقَ طَحْنًا، والطِّحن: الدقيق المطحون... والقِسْم هو النَّصيب المقسوم، والنِّقْض هو الجَمل الذي نَقَضَهُ السَّفَرُ إذا هَزله «[٥٥]. وبهذا

فسّروا الذِّبْح في قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧][٥٦].

وفي هذا الوجه تعدّ (لا) في الآية نافية ويكون المعنى: (لا أُقسم بهذا البلد المقدس حال كون حرمة النبي قد هُتكت، ومجمل الكلام توبيخ وتقريع لكفار قريش الذين يرون أنفسهم خَدَمَة الحرم وسدنته، ويكنّون له احتراماً يفوق كلّ احترام حتى أن الرجل منهم يرى قاتل أبيه فيه فلا يتعرّض له ومع ذلك لم يراعوا هذه الآداب والتقاليد في حقّ النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)! فتمادوا في إيذائه حتى سولت لهم أنفسهم استباحة دمه[٥٧]! وقد ورد هذا التّفسير في حديث عن الإمام جعفر بن محمّد الصادق (عليه السلام) في عدّة روايات نقلها القمّي والكافي ولذا حضر هذا الوجه بقوة لدى المفسرين الذين نقلوا أقوال أئمة أهل البيت (عليهم السلام) إذ نُقل عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) في معنى الآية أنّ قريشا كانت تعظّم الأشهر كالمحرم ورجب ولا يعرضون فيهما لمن كان فيهما ذاهبا أو جائيا وإن كان قتل أباه. ولا يعرضون لدابة أو شاة أو بعير أو غير ذلك، فقال الله عز وجل لنبيه صلى الله (وآله) عليه وآله: {لا اقسم بهذا البلد وانت حلّ بهذا البلد} لأنّهم بلغ من جهلهم انهم استحلّوا قتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم[٥٨] فنجد في تفسير القمّي الذي هو جمع لروايات الإمام الصادق عليه السلام قوله: « كانت قريش لا يستحلّون ان يظلموا احدا في هذا البلد ويستحلّون ظلمك فيه»[٥٩]. وقال الطبرسي « معناه: لا اقسم بهذا البلد وانت حلال منتهَك الحرمة مستباح العرض لا تُحترم فلا تبقى للبلد حرمة حيث هُتكت حرمتك...وهو المروي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كانت قريش تعظّم البلد وتستحلّ محمدا فيه، فقال: (لا اقسم بهذا البلد وانت حلّ بهذا البلد) يريد أنهم استحلّوك فيه وكذّبوك وشتموك، وكانوا لا يأخذون من رسول الله صلى الله عليه وآله ما لم يستحلّوا من غيره فعاب الله ذلك عليهم»[٦٠]

ونقل الثعلبي(٤٢٧هـ) هذا الوجه عن التابعي الكوفي شرحبيل بن سعد(ت٨٨هـ)[٦١] الذي تأوّل « معنى قوله: وَأَنْتَ حلّ بِهذَا الْبَلَدِ قال: يحرّمون أن تقتلوا بها صيدا أو يعضدوا بها شجرة، ويستحلّون إخراجك وقتلك»[٦٢].

وبهذا الوجه بدأ الزمخشري واستحسنه لأنّ فيه توفيقا بين القسم وجوابه فضلا عن ملاءمة الاعتراض بينهما بجملة (وأنت حلّ) ذلك أنه تعالى أقسم «بالبلد الحرام وما بعده على أن الإنسان خلق مغموراً في مكابدة المشاقّ والشدائد ؛ واعترض بين القسم والمقسم عليه بقوله: (وَأَنتَ حلّ بِهَذَا الْبَلَدِ) يعني: ومن المكابدة أن مثلك على عظم حرمتك يستحلّ بهذا البلد الحرام كما يستحلّ الصيد في غير الحُرم عن شرحبيل: يحرّمون أن يقتلوا بها صيداً ويعضدوا بها شجرة، ويستحلّون إخراجك وقتلك وفيه تثبيت من رسول الله (صلى الله عليه (وآله) وسلم)، وبعث على احتمال ما كان يكابد من أهل مكة، وتعجيب من حالهم في عداوته»[٦٣].

ثمّ تابع فريق من المفسرين الثعلبي فنقلوا هذا الوجه عن التابعي الكوفي شرحبيل بن سعد على حين تنصّل عن ذكره فريق آخر منهم. فمّمن ذكروه ابن عطية والرازي والبغوي والقرطبي والبيضاوي وابن جزي وابن القيم وأبو حيان وابن عادل وابن عجيبة والآلوسي وابن عاشور وغيرهم حائرا بين هذه الأوجه الثلاثة فلم يدرِ ما الراجح بينها لأنّه لم يجد سبيلا إلى محاكمتها والمفاضلة[٦٤] .

ووقف الدكتور فاضل السامرائي بينها ولذا حمل لفظ (حلّ) على التوسُّع في المعنى فخلص إلى تصحيح هذه الأقوال كلّها لأنّ كلمة (حلّ) تحتمل عدة معان منها: أنها تأتي بمعنى الحالّ والمقيم، وتأتي بمعنى

اسم المفعول، أي: مُستَحَلّ قتلُك، وأنها تأتي بمعنى الحلال ضد الحرام، «وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فهو (صلى الله عليه (وآله) وسلم) حالٌّ بهذا البلد الكريم يبلِّغُ رسالة ربّه متحرّجٌ من آثامهم بريءٌ من أفعال الجاهلية، وقد استُحلّت حرمته وأُريد قتله في حين حلولهِ به وتبليغ دعوة ربه. وأنه حلّ لهذا الرسول أن يقتلَ ويأسرَ في هذا البلد يومَ الفتح ما لا يحلّ لغيره. وهذا على الاستقبال وعلى الوعد بنصره. فانظر كيف جمعت كلمة {حلّ} هذه المعاني المتعددة بخلاف ما لو قال: (حالّ) أو مقيم، أو حلال، أو ما إلى ذلك ممّا يقصر الكلام على معنى واحد. فإنها جمعت اسم الفاعل وهو الحالّ، واسم المفعول وهو المستحَلّ، والمصدر وهو الحلال. فانظر أيّ اتساع في المعنى؟»[٦٥].

ولا أعلم كيف يتحقّق التوسُّع في المعنى مع حشد المتناقضات لأن بين هذه الأوجه الثلاثة التي قيلت في تأويل دلالة (حلّ) تناقضا في المعنى واختلافا في الزمن فالحالّ في المكان لا يناسبه أن يكون مُحَلّا دمه ولا هو مُحِلّا دماءَ الآخرين. وكذا إحلال دماء الناس وقتلهم لا يتحقّق مع الحلول في المكان والاستكانة فيه بل يتطلّب خروجا للقتال وتنفير الجيش للجهاد أو ربما هروبا من الديار طلبا للأمان. أمّا الحلّ بمعنى المباح ومهدور الدم فلا يفهم معه معنى الحلُول في داره ولا معنى استحلال دماء الخصوم ولو كانت لديه القدرة على البطش بخصومه وقتل أعدائه لما تجرؤوا على إهدار دمه ولذا يكون جمع السامرائي لهذا الأقوال الثلاثة في سلّة واحدة بلا محصل ولا دليل عليه إلاّ قلة الحيلة في ردّ أقوال المفسرين بالرأي.

ولذا لا مناصّ من رفض الوجهين الأول والثاني لاعتمادهما على الرأي والاستحسان بدلا من الاحتكام إلى روايات أهل الذكر التي فسّرت (الحلّ) بأنه اسم مصدر بمعنى المفعول أي المُحَلّ أو المُحلّل أو المُستَحَلّ. ويبعد ما اختاره الزمخشري من أنّ قوله تعالى﴿ وَأَنْتَ حلّ بِهذَا الْبَلَدِ﴾ اعتراض بين القسم وجوابه، فكأنه قيل: ومن المكابدة أن مثلك على عظم حرمته يستحلّ بهذا البلد الحرام ولا يحترم كما يستحلّ الصيد في غير الحرم لأن هذا المعنى الذي تأوّله الزمخشري يصح معه أن تكون هذه الجملة حالية وصاحب الحال هو فاعل (لا أقسم)، وهو الله سبحانه وتعالى.. والتقدير لا أقسم بهذا البلد في تلك الحال التي أنت حلّ به، فالضمير (أنت) خطاب للنبي صلوات الله وسلامه عليه. والحلّ اسم مصدر من الحلال أي المباح. لأنّ المشركين لم يرعوا في النبي حرمة القرابة، ولا حرمة البلد الحرام الذي يأمن فيه البرّ والفاجر، فأباحوا سبّه وشتمه، وأطلقوا ألسنتهم بكل مقالة سوء فيه، بل وتجاوزوا هذا إلى التعرض له بالأذى المادي، حتى لكادوا يرجمونه. واجتمعوا ليلا لقتله في منامه فاضطرّ إلى أن يهاجر إلى المدينة طلبا للأمان.

ومع تفسير (الحلّ) بالمُحَلّ أو المحلَّل يحصل التوافق في تأويل لفظة (حلّ) في سائر التعبير القرآني كما في قوله تعالى:﴿ الْيَوْمَ أُحِلّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حلّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حلّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥] وقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حلّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]

فقد أطلق السامرائي قوله في تأويل (حلّ) بأنها تحتمل الحالّ في المكان والمُحلّ الدمَ أو مُحَلّ الدمُ، ولا أدري كيف تجتمع هذه المتناقضات الثلاثة مع الطعام أو النساء بل الظاهر منها معنى واحد هو معنى الحلال في الطعام المأكول والمرأة المنكوحة وهو معنى مستعمل مجازا في النفس المقتولة المفهوم

من (وأنت حلّ).

أي إنّ الراجح من هذه الأقوال هو إنّ التعبير القرآني إنما نفى القسم بالبلد الحرام لأنّ المشركين قد جعلوه بلدا غير حرام، وغيّروا صفته التي له، حتى لقد صار هذا البلد غير أهل لأن يُقسم الله سبحانه به، لأن القسم من الله هو تشريف وتكريم لما يقسم به سبحانه، وإن الله سبحانه لن يقسم بهذا البلد ما دام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لا ترعى له حرمة في البلد الحرام.. فإن حرمة هذا البلد من حرمة النبي، وأنه إنما أقيم من أول وجود للمجتمع الإنسانيّ، ليستقبل دين الله وقد كمل، وليكون مأوى لخاتم المرسلين وقد ظهر.

وفى نفي القسم بالبلد الحرام، تجريم للمشركين، وتشنيع على جنايتهم الغليظة التي اقترفوها في حق رسول الله، وفى حق البلد الأمين، وأن تلك الجناية الشنعاء قد امتدت آثارها إلى البلد الحرام، فسلبته حرمته ولو مؤقتا لمّا أحلّ المشركون من النبي ما أحلّوا فجاء رفع الحرمة عن هذا البلد عقابا لهؤلاء المشركين الذين آواهم هذا البلد، وجعله حرما لهم.. فلمّا استباحوا حرمته، باستباحة حرمة النبي، عرّاهم الله من هذه الخصلة الكريمة التي خلعها عليهم البلد الحرام.

وفي الآية جاء أسلوب القسم فريدا في تركيبه إذ اقترن القسم المنفي بقيد الجملة الحالية (وأنت حلّ بهذا البلد) على حين خلت سائر تراكيب القسم المنفي (لا أقسم) من هذا القيد كما في الآيات :

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة : ٧٥]

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ [الحاقة : ٣٨]

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾ [المعارج : ٤٠]

﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة : ١]

﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة : ٢]

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ﴾ [التكوير : ١٥]

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ﴾ [الانشقاق : ١٦]

وفي مجيء القيد بالجملة الحالية {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ} بعد {لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ} تلويح بوقوع القسم حال انتفاء القيد، إذ القسم إنّما عُطّل أو عُلّق بسبب مجيء القيد {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ} لأن المعنى (وانت محلّل دمك بهذا البلد)، ولو ترك النبي الأكرم مكة وهاجر إلى غيرها لرُدّت لها هيبتها وأطلق القسم بها لعظيم منزلتها بين القرى .

المطلب الرابع: أثر السياق في بيان معنى {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ}.

يشهد سياق القول في مفتتح سورة البلد على ضعف اجتماع المعاني الثلاثة كلّها في لفظة (حلّ) على وفق ما استظهره الدكتور السامرائي لأنّ القسم في صدر السورة مختَلف فيه على وجهين لا يمكن جريانهما معًا في المعاني الثلاثة للفظة. فالقسم بهذا البلد إمّا أن يكون[٦٦]:

١- حقيقيا وليس منفيّا فتكون (لا) على وجهين:

أ: أن تكون (لا) صلة زائدة مؤكدة وفعل القسم بعدها منفصلا عنها، أي إن أداة النفي هي ردّ لكلام سابق صادر من الكفار ثم استأنف قوله (أقسم)، قال الفراء: «القرآن جاء بالردّ عَلَى الَّذِينَ أنكروا: البعث، والجنة، والنار، فجاء الإقسام بالردّ عليهم فِي كَثِير من الكلام المبتدأ مِنْهُ، وغير المبتدأ: كقولك فِي الكلام: لا والله لا أفعل ذاك، جعلوا (لا) وإن رأيتها مبتدأة ردًّا لكلامٍ قَدْ كَانَ مضي، فلو ألقيت (لا) ممّا يُنوى بِهِ الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جوابًا، واليمين التي تستأنف فرق. ألا ترى أنك تَقُولُ مبتدئًا: والله إن الرَّسُول لحق، فإذا قلت: لا والله إنّ الرَّسُول لحق، فكأنك أكذبت قومًا أنكروه، فهذه جهة (لا) مَعَ الإقسام، وجميع الأَيْمان فِي كل موضع ترى فِيهِ (لا) مبتدأ بها، وهو كَثِير فِي الكلام»[٦٧]. وعضد هذا الوجه بأنّ

القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يُذكر الشيء في سورة، وجوابه في سورة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ فهذا ردّ على ما في سورة أخرى هي قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾[٦٨].

ب: أن تكون (لا) إشباعا من لام التوكيد والأصل (لأقسم) فأشبعت فتحة اللام ألفا. قال أبو حيان: « الْأَوْلَى عِنْدِي أَنَّهَا لَامٌ أُشْبِعَتْ فَتْحَتُهَا، فَتَوَلَّدَتْ مِنْهَا أَلِفٌ، كَقَوْلِهِ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ وَهَذَا وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، فَقَدْ جَاءَ نَظِيرُهُ فِي قَوْلِهِ: (فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ) بِيَاءٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ [أفئيدة]، وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ هِشَامٍ، فَالْمَعْنَى: فَلَأُقْسِمُ»[٦٩]. وكان ابن كثير يقرأ (لَأُقْسِمُ) دون ألف فتكون اللام موطئة للقسم وليست نافية له كأنه قال: أقسم بيوم القيامة إنكم مبعوثون[٧٠].

ومع القول بالقسم الحقيقي يجوز أن يكون (حلّ) بمعنى (حالّ) أو (حلال لك) والتقدير: أقسم بهذا البلد وأنت مقيم فيه، وأقسم بهذا البلد وأنت تقتل المشركين فيه. ولكن يبطل مع كون القسم حقيقيا أن يكون (حِلّ) بمعنى محلّل الدمَ لأن المعنى سيكون: أقسم بهذا البلد وأنت مهدور الدم فيه. وفضلا عن ذلك يظهر ضعف تأويل عود (لا) على كلام سابق لما يصحبه من حذف كثير، ولذا ردّ أبو حيان القول بزيادة (لا) في هذا القسم « لِأَنَّ فِي ذَلِكَ حَذْفَ اسْمِ (لَا) وَخَبَرِهَا، وَلَيْسَ جَوَابًا لِسَائِلٍ سَأَلَ، فَيُحْتَمَلُ ذَلِكَ، نَحْوَ قَوْلِهِ: (لَا) لِمَنْ قَالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟»[٧١] وفضلا عن ذلك يلزم من القول بردّ (لا) على كلام سابق والاستئناف بفعل القسم بعدها أن تكون: القراءة على وجوب الفصل بين (لا) و (أقسم)، لكمال الانقطاع، وكلّ القراءات فيها على الوصل. وتنظيرهم بقوله تعالى: {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ} رداً على ما حكي القرآن من قولهم في سورة الحِجْر: ﴿ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ ؛ يردّ عليه أن سورة القلم، ثانية السور في ترتيب النزول على المشهور، وسورة الحجر، ترتيبها في النزول الرابعة والخمسون «[٧٢] .

أمّا القول بأن ألف (لا) هي إشباع من فتحة لام التوكيد في (لأقسم) فمردود لأنه حمل على القليل والنادر في كلام العرب الذي يلجأ إليه عند الضرورة الشعرية في شواهد قليلة محفوظة[٧٣] فلا ينبغي حمل التعبير القرآني - مع كثرته - عليها.

٢- منفيا بـ(لا) كما هو الظاهر، وهنا يبطل تأويل (حل) بـ(حالّ) وتأويله بـ(حلال لك) لفساد المعنى لأن التقدير هو: لا أقسم بمكة وأنت مقيم فيها. ولا أقسم بها وأنت تقتل المشركين فيها. ولذا لا يصحّ نفي القسم إلاّ في وجه واحد هو أن يكون (حل) بمعنى (محلّل الدم) لأن التقدير سيكون: لا أقسم بمكة وأنت مهدور الدم فيها.

والمنقول عن أهل بيت النبي (عليهم السلام) أن (لا أقسم) في جميع القرآن إنما هو قسم منفي وليس قسما حقيقيا فعن جعفر الصادق (عليه السلام) أنه سُئل عن قول الله عز وجل (فلا أقسم بمواقع النجوم) فقال: «عظُم إثم من يحلف بها، قال: وكان أهل الجاهلية يعظّمون الحرم، ولا يقسمون به ويستحلّون حرمة الله فيه، ولا يعرضون لمن كان فيه، ولا يخرجون منه دابّة، فقال الله تبارك وتعالى: ﴿ لا اقسم بهذا البلد وانت حل بهذا البلد ووالد وما ولد ﴾، قال: يعظّمون البلد أن يحلفوا به ويستحلّون فيه حرمة رسول الله صلى الله عليه وآله»[٧٤].

ويحمل سياق الآية اللاحقة ﴿ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ﴾ [البلد: ٣] دليلا على صحة تفسير (الحلّ) بالمحلَّل الدم ذلك إنهم قد اختلفوا في المراد بالوالد وما ولد فقيل[٧٥]: هما آدم عليه الصلاة والسلام وما نسل من ولده , وقيل: هو إقسام بآدم, والصالحين من ذريته, وأمّا الطالحون, فكأنهم بهائم. وقيل: الوالد: إبراهيم عليه الصلاة والسلام (وَمَا وَلَدَ) هم ذريته. وقيل:

الوالد إبراهيم وإسماعيل, وما ولد محمد (صلى الله عليه (وآله) وسلم) لأنه أقسم بمكة وإبراهيم. وقيل: إن الوالد: النبي صلى اله عليه (وآله) وسلم لتقدّم ذكره, ومَا وَلَد: أمته: لقوله عليه الصلاة والسلام: « إنَّما أنَا بِمنزْلَةِ الوَالِدِ أعَلِّمكُمْ»[٧٦] , فأقسم به وبأمته , بعد أن أقسم ببلده , مبالغة في تشريفه عليه الصلاة والسلام[٧٧].

وكذا اختلفوا في دلالة (ما) في الآية {وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ} فقيل (ما) بمعنى (من) , أو بمعنى (الذي) لأن الأولاد عقلاء. ولذا قال الفراء: «صلح (ما) للناس , كقوله: {مَا طَابَ لَكُمْ} [النساء: ٣] , وقوله تعالى: {وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى } [الليل: ٣] , وهو خالق الذكر والأنثى»[٧٨]. وقال الزمخشريُّ: « فإن قلت: هلا قيل: ومَنْ ولد؟ قلت: فيه ما في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦] , أي: بأي شيء وضعت , يعني: موضوعاً عجيب الشأن»[٧٩]. وتأوّل بعضهم (ما) بالمصدرية والمعنى أنه تعالى أقسم بالشخص وفعله أي ووالد وولادته، وهذا بعيد لأن فعل الولادة المباشر إنما يكون من الأم وليس من الوالد. وقيل: (ما) نافيه فيحتاج الكلام إلى إضمار موصول, تقديره: والذي ما ولد , إذ المراد بالوالد , الذي يولد له , (ومَا وَلَد) يعني: العَاقِر الذي لا يُولَدُ له.

والمنقول عن جعفر الصادق (عليه السلام) في تفسير (ووالد وما ولد) يعنى آدم وما ولد من الانبياء والاوصياء وأتباعهم ممن ولدوا فعلا أو سيولدون لاحقا[٨٠] ولذلك صلح استعمال اسم الموصول (ما) للإطلاق وعدم التعيين فكأنّ المعنى أنه تعالى نفى القسم بالكعبة وهي أم القرى ونفى القسم بآدم وذريته المخلصين من غواية إبليس لسبب مهم جدا وهو أن خير البرية كان يكابد المشاقّ والأذى من قومه الذين هم من ذرية آدم المقيمين في بلد الله الحرام. فكأنهم قد دنّسوا النسب الطاهر والبلد الحرام باستحلالهم دم النبي الأكرم.

المطلب الخامس: أثر الدلالة الصرفية في بيان معنى {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ}.

يمكن عضد تأويل (حلّ) بالدلالة على ما يُحلُّ أكله أو نكاحه حقيقة وعلى ما يباح دمُه وتنتهك حرمته مجازا بما تسالم عليه علماء العربية الأوائل من أنّ أمثلة (فِعْل) في كلام العرب غلبت دلالتها على أسماء المصادر ولا تأتي دالّة على المصادر إلاّ في قليل منها مسموع إذ نَقل سيبويه عن العرب استعمالهم المصادر على وزن (فِعْل) من الباب الرابع فقال: «وقالوا: علِم عِلماً، فالفِعل كبَخِل يبخَل، والمصدرُ كالحِلم... وقالوا: فقِه وهو فقيهٌ، والمصدر فِقهٌ، كما قالوا: علِم عِلماً وهو عليمٌ»[٨١]. وحكى سيبويه عن بعض العرب أنّهم استعملوا المصادر على صيغة (فِعل) من الباب الخامس مع إن الكثير فيها هو (فُعل) بالضم فقال:» قالوا للمرأة: حصُنت حُصناً وهي حصانٌ، كجبُنت جُبناً وهي جَبانٌ. وإنما هذا كالحِلم والعقل. وقالوا: حِصنا، كما قالوا: عِلما»[٨٢]. ولم أجد هذه اللغة المرجوحة في المصادر لدى المعجميين والصرفيين واللغويين.

وقيل: إنّ الكسر في هذه المصادر لغة أهل نجد كتميم، وأسد، وقيس، بدليل أنّ الذين قالوا: (عِلم) في الأفعال هم من تميم، ولأن بناء (فِعل) بكسر الفاء وإسكان العين يكثر دورانه في الصيغ النجدية[٨٣]، وقد آثرت هذه القبائل النجدية، وهي بمجملها قبائل بدوية صوت الكسر؛لأنه أقرب مخرجاً من الضمة مع خفَّتها، فضلاً عن كون الانتقال من كسر إلى سكون أسهل عليهم من الانتقال من ضمّ إلى سكون، وكُلُّ ذلك سببه «إيثار اللغة الانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات»[٨٤].

فالأظهر - إذن- أن تكون هذه الألفاظ التي وردت

بكسر الفاء أسماء مصادر كلّها وليست مصادر مجرّدة لأنها وردت مجموعة جمع تكسير ولو كانت خالصة للمصدرية لم يجز فيها لك. ثمّ إن تفسير هذه الألفاظ بالمصدرية كثيرا ما يأتي عرضا في سياق التفريق بين الأبنية الصرفية المشتقّة من الجذر نفسه كما في تفسيرهم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[النور: ١١]، إذ قال الطوسي: « (كِبره) مصدر من معنى الكبير من الأمور. قال أبو عبيدة: فرّقوا بينه وبين مصدر الكِبَر في السنّ، يقال: فلان ذو كِبْر أي ذو كبرياء «[٨٥].

وكذا ورد (الذِّكر) في التعبير القرآني اسم مصدر من التذكُّر والتذكير وهو خلاف النسيان في عدة آيات كما في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]. أمّا الذكر في نحو قوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١] فاسم يشتمل على التنزيل والتفسير معا. وقد بان هذا المعنى للفظ الذكر في آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾[الطلاق ١٠-١١] فالمراد بالرسول هو محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو منصوب على الإغراء والذِّكر مفعول به وجاء مجملا وتفصيله في الآية بعده التي ذكرت (رسولا) يتلو القرآن منزّلا ومفسّرا. ومن هنا يظهر الفرق بين القرآن والذكر ذلك أن القرآن أخصّ من الذكر لأن الذكر يشتمل على القرآن وتأويله وكلاهما من لدن عزيز حكيم. وبهذا الملحظ سمى التعبير القرآني العارفين بالقرآن الكريم تنزيلا وتأويلا بأهل الذكر في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]. وأهل الذكر هم عترة النبي الأكرم وأهل بيته كما في حديث الثقلين المشهور بين المسلمين. والتركيب (أهل الذكر) يعني أهل التنزيل والتأويل معا.

وعلى هذه الشاكلة من التفريق الدقيق بين ما يأتي مكسور الفاء وما يأتي مفتوحها فيمكن التفريق بين المفردات القرآنية المشتركة في الاشتقاق وليس بينها إلاّ اختلاف في حركة فائها بأن يقال: ما جاء مفتوح الفاء فهو مصدر وما جاء مكسور الفاء فهو اسم مصدر ماديا كان أم معنويا، وفرّق الصرفيون بين المصدر واسم المصدر فقال الرضيّ: «اعلم أن العطاء والكلام والبنيان والطُمأنينة والقُشَعْرِيرة والسلام والثبات والغارة ونحوها أسماء يراد بها ما يراد بالمصادر، وتستعمل موضعها وليست بمصادر»[٨٦]، فالمصدر دالّ على الحدث باعتبار صدوره عن الفاعل المنسوب إليه، وإن اسم المصدر دالّ على الحدث من حيث لم يتعلّق بفاعل معيّن. ولذا قال الرضي: «الحدث إنْ اعتُبر صدوره من الفاعل ووقوعه على المفعول سُمّي مصدراً وإذا لم يعتبر من هذه الحيثيّة سُمّي اسم مصدر»[٨٧]. فالفرق المعنويّ بينهما هو أن المصدر دالّ على الحدث وفاعله، فإذا قلت: تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك، دلّ على الحدث ومن قام به، فيدلّ التسليم على السلام والمسلِّم، بكسر اللام المشدّدة، وكذلك التكليم والتعليم. وأمّا اسم المصدر فإنما يدلّ على الحدث وحده، فالسلام والكلام لا يدلّ لفظه على مسلِّم ومُكلِّم، بخلاف التكليم والتسليم. هذا من حيث الدلالة، أمّا من حيث اللفظ فقد قالوا إن المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالأفعال من أفعل، والتفعيل من فعّل، والانفعال من انفعل، والتفعّل من تفعّل. وأمّا اسم المصدر فإنه يخالف المصدر في عدم جريانه على الفعل الذي يجري عليه المصدر. فالسلام والكلام لا يجريان على فعلهما، ومن هنا احتواء المصدر على أحرف فعله أو أكثر، وخلوّ اسم المصدر من بعضها

لفظاً أو تقديراً دون عوض[٨٨].

وقد أحصيت ما يقرب من أربعين لفظة على صيغة فِعل في القرآن الكريم جاءت كلّها دالة على اسم المصدر، وقد عُلمت هذه الدلالة فيها بقرائن لغوية منها أنّ المصدر المجرّد ورد مستعملا في التعبير القرآني أو محفوظا في معجمات اللغة بفتح الفاء، وأن هذه الألفاظ وردت مجموعة جمع تكسير في العربية ولو كانت خالصة للمصدرية لم يجز تكسيرها، فضلا عن إن سياق التعبير القرآني قد عطف هذه الألفاظ على أسماء صريحة سواء كانت أسماء مفردة أم جموعا وكل هذا يرجح دلالتها على أسماء المصادر.

وكثيرا ما تفسّر أسماء المصادر التي على وزن (فِعل) بأنها نائبة عن الفاعل أو المفعول كما في قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «حِبُّ الْأَنْصَارِ التَّمرُ» قال ابن الأثير « يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْحَاءُ مَكْسُورَةً بِمَعْنَى المَحْبُوب. أَيْ مَحْبُوبُهم التَّمر»[٨٩]. وقد أقرّ القدماء[٩٠] دلالة اسم المصدر (فِعل) على اسم المفعول كابْن سيده في قوله: « يَجِيْءُ الفِعْلُ في الاسْمِ كَثيرا... تَقُوْلُ: طَحَنْتُ الدَّقيقَ طَحْنًا، والطِّحن: الدقيق المطحون... والقِسْم هو النَّصيب المقسوم، والنِّقْض هو الجَمل الذي نَقَضَهُ السَّفَرُ إذا هَزله «[٩١]. وبهذا فسّروا الذِّبْح في قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧][٩٢].

وقد فرّق المفسرون واللغويون بين أمثلة (فِعل) و(فَعل) المتحدة في الاشتقاق مراعين هذا الملحظ الدلالي بينها، كما في قول السامرائي: «المِسخ للممسوخ من ولد وغيره، والمصدر المَسخ بفتح الميم. وكذلك النِّقْض بكسر النون وهو المنقوض والمهزول من السير ناقة كان أو جملا وما نُكث من الأخبية والأكسية فغُزِل ثانية، ومن هذا قوله تعالى: ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ [النحل: ٩٢] والنَّقْض بالفتح هو المصدر وهو ضدّ الإبرام «[٩٣].

ويبدو أنّ هذه الدلالات تدخل في باب الأسْماء في جميع المواضع، فالمصدر يدلُّ على حدث مطلق واسم المصدر يدلُّ على أثَر ذلك الحدث أو هو النتيجة الطبيعيّة المحسوسة أو المعقولة له، والدليل على ذلك إنّ أمثلة (فِعْل) تتضح فيها الدلالات الفرعية كلُّها بتأويل، وتظهر فيها الدلالة على الإسمية دون تأويل.

ويمكن الاستئناس بالنظائر الاشتقاقية على الصيغتين (فَعل وفِعل) لعضد فكرة أن كل ما جاء على صيغة (فعل) واختلفوا في تصنيفه الصرفي يمكن توجيهه على إنه اسم مصدر وقد انتخبت هنا ثلاثة من الفروق الصرفية بين النظائر الاشتقاقية القرآنية بناء على الاختلاف في حركة الفاء بين الفتح والكسر:

١- الفرق بين الحَمل والحِمل، في الآيتين: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٨٩] و﴿قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ} [يوسف: ٧٢] فالحَمل مصدر حملت الشيء على ظهري أَحْمِلُهُ حَمْلاً. والشيء المحمول هو الحِمل، واستعير الحِمل المحمول على الظهر للوزر والذنب كما في قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا﴾ [طه: ١٠١]

فالحِمل بالكسر اسم لما كان ظاهرا على الظهر أو الرأس، والحمل بالفتح مصدر مجرّد ويستعار لحمل المرأة بلحاظ خفائه واستتارته[٩٤] كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

٢- الفرق بين الشَّق والشِّق، وذلك أنّ الشّق في الأصل مصدر: تَقُولُ شَقَقْتُ الشَّيْءَ أَشُقُّهُ شَقًّا، إِذَا صَدَعْتَهُ وقال تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦]، وأمّا الشِّق بالكسر فاسم لنصف الشيء

المشقوق يقال: أخذت شِقَّ الشاة وشِقَّةَ الشاة. والشِقُّ أيضاً: الناحية من الجبل[٩٥]. والشِّق في قوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ٧]. مجاز من (الشِّق) بمعنى شطر الجسد. كأن المراد من (شقّ النفس) وهو كناية عن الموت والهلاك كشطر الشاة أو ما أشبه. وإلى هذا المعنى تنبّه الزمخشري فقال: « قرئ: (بشق الأنفس)، بكسر الشين وفتحها. وقيل: هما لغتان في معنى المشقة، وبينهما فرق: وهو أن المفتوح مصدر شقّ الأمر عليه شقّا، وحقيقته راجعة إلى الشَّق الذي هو الصدع. وأمّا الشِّق فالنصف، كأنه يذهب نصف قوته لما يناله من الجهد»[٩٦].

٣- الفرق بين القول والقيل.

القول معروف وهو مصدر قال يقول من الباب الأول ويكون باللسان والقلب والإشارة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٠] أي تكتمون من قول وهو همهمة النفس ويكون، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ومعنى (فقولي): فأشيري إشارة إلى صومك عن الكلام ولو كان قولها باللسان لكانت قد أفطرت. لأن الكلام أداء نطقي باللسان والقول أعمّ منه.

أمّا القيل فاسم مصدر لقول مخصوص معلوم كما في قوله: إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا) فالقيل هنا هو ترديد لفظ السلام مرات عديدة فكأنّ (سلاما سلاما) بدل من لفظ القيل وهذا أفضل ما يقال في إعراب لفظ (سلاما سلاما) الذي اختلفوا فيه على حدّ قول الزجاج: « سَلَامًا سَلَامًا، مَنصوبٌ من جهتين، إحداهما أن يكون من نعت لـ (قِيلًا)، فيكون المعنى لا يَسْمَعون إلاّ قيلاً يسلم فيه من اللغو والإثم. والوجه الثاني أن يكونَ (سَلاَماً) منصوباً على المصدر، فيكون المعنى لا يسمعون فيها إلاّ أن يَقولَ بعضهُم لبعض سَلَامًا سَلَامًا «[٩٧]. وبهذا الملحظ يمكن فهم معنى (القيل) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] وهو هنا اسم لكلام الله عز وجل المنزل على أنبيائه وأفضل ما حفظ منه هو القرآن الكريم. وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦] يعني أفضل ما يقال من القول في الليل لأنه صلاة مخصوصة بذكر الله تعالى والتهجّد إليه تعالى.

ويفهم من هذه النظائر الاشتقاقية بين (فَعْل وفِعْل) أنّ الحِلّ اسم للشيء الحلال حقيقة كالطعام والمال والنساء ونقيضه الحرام واستعمل مجازا في القتيل فيقال له : (حلّا) كأنه صار حلالا لدى من استحلّ سفك دمه . أمّا الحَلّ بالفتح فمصدر رأى جماعة من اللغويين أن أصل بمعنى النزول في المحل وهو ضد الارتحال إذ جاء في العين ، الحَلُّ: الحُلول وَالنُّزُولُ[٩٨]؛ وقَالَ الأَزهري: حَلَّ يَحُلُّ حَلًّا[٩٩]؛ وقَالَ المُثَقِّب العَبْدي[١٠٠]:

أَكُلَّ الدَّهْرُ حَلٌّ وَارْتِحَالُ أَما تُبْقِي عَلَيَّ وَلَا تَقِينِي؟

ونبّه ابن فارس على إنّ الجذر (حَلَّ) « لَهُ فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ وَمَسَائِلُ، وَأَصْلُهَا كُلُّهَا عِنْدِي فَتْحُ الشَّيْءِ، لَا يَشِذُّ عَنْهُ شَيْءٌ. يُقَالُ حَلَلْتُ الْعُقْدَةَ أَحُلُّهَا حَلًّا ... وَالْحَلَالُ: ضِدُّ الْحَرَامِ، وَهُوَ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، كَأَنَّهُ مِنْ حَلَلْتُ الشَّيْءَ، إِذَا أَبَحْتَهُ وَأَوْسَعْتَهُ لِأَمْرٍ فِيهِ. وَحَلَّ: نَزَلَ. وَهُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ يَشُدُّ وَيَعْقِدُ، فَإِذَا نَزَلَ حَلَّ; يُقَالُ حَلَلْتُ بِالْقَوْمِ. وَحَلِيلُ الْمَرْأَةِ: بَعْلُهَا ; وَحَلِيلَةُ الْمَرْءِ: زَوْجُهُ. وَسُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحُلُّ عِنْدَ صَاحِبِهِ»[١٠١].

وصفوة القول ممّا سبق أنّ المراد بلفظة (حِلّ) في قوله تعالى ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ٢] إنما

هي اسم مصدر من الشيء الحلال وهو اسم لما أُحِلّ أكله حقيقة أو مجازا وقد ورد اللفظ بالمعنيين معا في القرآن الكريم فمن الاستعمال الحقيقي قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]، أمّا (وأنت حِلّ بهذا البلد) فمجاز من هذا، والمعنى أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) مُحَلّ الدم بين قومه الذين يرونه لقمة سائغة لهم فتلقّى منهم شتّى صنوف الأذى من الكلام البذيء، والطعن بسمعته بين القبائل، وعزله ومن معه في شعب الجبال، والتوافق على قتله غدرا. ولهذا جاء القسم هنا معطّلا بأسلوب النفي (لا أقسم) مع عظيم منزلة مكة بين الأمصار إذ أقسم بها في مناسبات أخرى لم يكن النبي فيها محلّ الدم.

الخاتمة

ينبغي على ذوي الصنعة اللغوية أن يُدلوا بدلوهم كي يبيّنوا للملأ ضعف التأويلات العقلية من الناحية اللغوية، فتبيّن لي من وجهة نظر صرفية أن المراد بلفظة (حلّ) في قوله تعالى {وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ} [البلد: ٢] إنما هي اسم مصدر من الشيء الحلال وهو اسم لما أُحِل أكله حقيقة أو مجازا وقد ورد اللفظ بالمعنيين معا في القرآن الكريم فمن الاستعمال الحقيقي قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]، أمّا (وأنت حِلّ بهذا البلد فمجاز من هذا، والمعنى أنه هو مُحَلّ الدم بين قومه وليس المراد أن دماء الناس صارت مُحلّة له، أي إن لفظ (الحل) هنا مجاز من الطعام الحِل والمراد أنه صار بين قومه كلقمة سائغة لهم يتعرضون له بشتى صنوف الأذى من الكلام البذيء والطعن بسمعته بين القبائل ونبذه ومن معه في شعب الجبال والتوافق على قتله غدرا ولهذا جاء القسم هنا معطلا بأسلوب النفي (لا أقسم) مع عظيم منزلة مكة بين الأمصار إذ أقسم بها في مناسبات أخرى لم يكن النبي فيها محلّ الدم. أي إنّ مجمل المعنى في مفتتح سورة البلد هو أن القسم بمكة قد عطِّل أو عُلِّق لسبب معلوم وهو أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان فيها محلّ الدم، وحينما يزال السبب ينتفي الحكم فتعود مكة إلى سابق شأنها العظيم بين القرى. وعلى هذا التأويل يمكن حمل جميع آيات القرآن الكريم التي ورد القسم فيها منفيا بـ(لا).

الهوامش

١- القاموس المحيط (حلل)، وينظر: لسان العرب (حلل) وتاج العروس (حلّل).
٢- النهاية (حلل)
٣- ينظر: البحر المحيط ٢٦٣/٣.
٤- جامع البيان ٢٤/ ٤٢٩ وينظر:التبيان للطوسي ٣٣٨/١٠ وتفسير القرآن العظيم ٤٠٢/٨ وتفسير اللباب ٣٤٠/٢٠
٥- جامع البيان ٤٢٩/٢٤
٦- نفسه =
٧- نفسه =
٨- نفسه ٤٣٠/٢٤
٩- نفسه =
١٠- نفسه =
١١- نفسه ٤٣١/٢٤
١٢- نفسه =
١٣- نفسه =
١٤- نفسه =
١٥- معاني القرآن ٢٦٣/٣
١٦- الأخفش ٥٧٩/٢
١٧- جامع البيان ٤٣٠/٢٤
١٨- معاني القرآن وإعرابه ٣٢٧/٥
١٩- معالم التنزيل ٢٥٤/٥ وينظر: تفسير القرآن العظيم ٤٠٢/٨ وتفسير اللباب ٢٨٥/٢٠
٢٠- الكشاف ٧٥٧/٤
٢١- نفسه
٢٢- صحيح البخاري رقم ١٠٤، ١٠٥، ١٨٣٢١١٢، ٤٢٩٥ وصحيح مسلم رقم ١٣٥٣ وسنن (الدارمي ٦٤٢.
٢٣- زاد المسير ٤٤٦/٤
٢٤- الجامع لأحكام القرآن ٦٠/٢٠
٢٥- مدارك التنزيل ٢٧٤/٤
٢٦- البرهان في علوم القرآن ١٣٢/١ والاتقان في علوم القرآن ٢٣٩/١
٢٧- ينظر: مجمع البيان ٣٨٣/١٠ ومفاتيح الغيب ١٦٤/٣١ وأنوار التنزيل ٣١٣/٥ والتسهيل لعلوم التنزيل ٤٨٣/٢ والبحر المديد ٣٠٤/٧ والتحرير والتنوير ٣٤٥/٣٠ وتفسير اللباب (٣٤٠/٢٠ وروح المعاني ٣٤٩/١٥
٢٨- المحرر الوجيز ٤٥٤/٥ وينظر: البحر المحيط ٤٨٠/١٠
٢٩- البحر المحيط ٤٨٠/١٠
٣٠- البحر المحيط ٤٨٠/١٠.
٣١- المغازي للواقدي ٨٢٢/٢ وينظر : عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ٢٢١/٢ والسيرة الحلبية ١١٨/٣ .
٣٢- مسند أحمد رقم ١٢٢١٢
٣٣- نفسه ٧٠٣٦

٣٤- ينظر: الكشاف ٢٠٦/١٠ والجامع لأحكام القرآن ٦١/٢٠.
٣٥- لسان العرب (حلل) وينظر: العين ٢٦/٣ وتهذيب اللغة ٢٨٣/٣ والصحاح (حلل) والمحكم ٥٢٩/٢ وأساس البلاغة (حلل)
٣٦- التبيان للطوسي ٣٣٨/١٠.
٣٧- المحرر الوجيز ٤٥٤/٥ وينظر: التحرير والتنوير ٣٤٧/٣٠.
٣٨- البحر المديد ٣٠٤/٧.
٣٩- مجمع البيان ٣٨٤/١٠.
٤٠- مفاتيح الغيب ١٦٤/٣١
٤١- نفسه
٤٢- أنوار التنزيل ٣١٣/٥.
٤٣- التسهيل لعلوم التنزيل ٤٨٣/٢.
٤٤- البحر المحيط ٤٧٩/١٠.
٤٥- نفسه ٤٨٠/١٠.
٤٦- التبيان في أقسام القرآن ٣٦.
٤٧- روح المعاني ٣٤٩/١٥.
٤٨- في ظلال القرآن ٣٩٠٨/٦.
٤٩- الجامع لأحكام القرآن ٦١/٢٠.
٥٠- حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي ٣٦١/٨.
٥١- روح المعاني ٣٥٠/١٥
٥٢- التحرير والتنوير ٣٤٨/٣٠.
٥٣- التحرير والتنوير ٣٤٨/٣٠.
٥٤- ينظر: الكتاب ٤٢/٤ وديوان الأدب١٨٧/١والمحتسب ٦٣/٢-٦٤ وشرح الشافية ١٢٥/١/٢ و١٦٢/٢ وارتشاف الضرب ١٩٥/٣ومعاني الأبنية ٦٦
٥٥- المخصص١٥٦/١٤ وينظر: شرح الشافية١٦٢/٣.
٥٦- وينظر: الكشاف ٣٤٩/٣ والبحر المحيط ١١٨/٩.
٥٧- ينظر: الأمثل٢٠٥/٢٠
٥٨- ينظر: تفسير القمي ٤٢٢/٢ وتفسير نور الثقلين ٥٨٥/٥ وبحار الأنوار ٢٥١/٩
٥٩- تفسير القمي ٤٢٢/٢
٦٠- مجمع البيان ٣٨٣/١٠.
٦١- ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير ٤/ ٢٥١، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٦٦، تهذيب التهذيب ٣٢٠/٤ و ٣٢١ وطبقات ابن سعد ٥/ ٢٢٨، الوافي بالوفيات ١٦/ ١٣٠ رقم ١٥٢.
٦٢- الكشف والبيان ٢٠٧/١٠
٦٣- الكشاف ٧٥٧/٤ والبحر والحيط ٤٨٠/١٠.
٦٤- المحرر الوجيز ٤٥٤/٥ ومفاتيح الغيب ١٦٤/٣١ ومعالم التنزيل ٢٤٣/٥ والجامع لأحكام القرآن ٦١/٢٠ وأنوار التنزيل ٣١٣/٥ والتسهيل لعلوم التنزيل ٤٨٣/٢ والبحر المحيط ٤٨٠/١٠ وتفسير اللباب ٣٣٩/٢٠ وروح المعاني ٣٤٩/١٥ والتحرير والتنوير ٣٤٨/٣٠.
٦٥- لمسات بيانية ٣٨٧.

٦٦- المحرر الوجيز ٤٥٤/٥
٦٧- معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣ وينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٧٩/٢.
٦٨- ينظر: مغني اللبيب ٣٢٨/١.
٦٩- البحر المحيط ٩١/١٠
٧٠- ينظر: معاني القراءات ١٠٥/٣.
٧١- البحر المحيط ٩١/١٠
٧٢- الإعجاز البياني ٢٨١/١
٧٣- ينظر: الإنصاف ٢٥٠/٢ (مسألة هل يجوز مدّ المقصور)
٧٤- تفسير القمي ٤٢٣/٢.
٧٥- جامع البيان ٤٣٢/٢٤-٤٣٣ والفخر الرازي ١٦٤/٣١.
٧٦- سنن أبي داود رقم ٨
٧٧- النكت والعيون ٢٧٤/٦
٧٨- معاني القرآن للفراء ٢٦٣/٣.
٧٩- الكشاف ٧٥٦/٤
٨٠- نور الثقلين ٥٨٠/٥.
٨١- الكتاب ٣٦/٤ وينظر: الأصول في النحو ٩٧/٣
٨٢- كتاب سيبويه ٣٦/٤ وينظر الافعال للسرقسطي ١/ ٣٦٢.
٨٣- ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٣٦.
٨٤- التطور اللغوي (د. رمضان): ٥٠.
٨٥- التبيان للطوسي ٤٠٨/٧.
٨٦- شرح الشافية ٣٠٨/١.
٨٧- شرح الكافية للرضي ١٧٥/٢.
٨٨- شرح ابن عقيل ٩٨/٢ وأوضح المسالك١٦١/٣ وشرح التصريح٦١/٢.
٨٩- النهاية في غريب الحديث حبب، وينظر: لسان العرب حبب وتاج العروس حبب
٩٠- ينظر: الكتاب ٤٢/٤ وديوان الأدب١٨٧/١والمحتسب ٦٣/٢-٦٤ وشرح الشافية ١٢٥/١/٢ و١٦٢/٢ وارتشاف الضرب ١٩٥/٣ومعاني الأبنية ٦٦
٩١- المخصص١٥٦/١٤ وينظر: شرح الشافية١٦٢/٣.
٩٢- وينظر: الكشاف ٣٤٩/٣ والبحر المحيط ١١٨/٩.
٩٣- مع نهج البلاغة، إبراهيم السامرائي١٧٨.
٩٤- ينظر: الصحاح (حمل) والمفردات (حمل).
٩٥- ينظر: مقاييس اللغة ١٧٠/٣ والصحاح (شقق).
٩٦- الكشاف ٥٥٦/٢ ومعالم التنزيل ٧٢/٣ والمحرر الوجيز ٣٧٨/٣.
٩٧- معاني القرآن وإعرابه ١١٢/٥ وينظر: المحرر الوجيز ٢٢٠/٥ ومفاتيح الغيب ٢٠٤/٢٩
٩٨- العين ٢٦/٣.
٩٩- تهذيب اللغة ٢٧٩/٣
١٠٠- ديوانه ص : ١٩٥، ١٩ طبعة القاهرة ، ص: ٤٠ طبعة بغداد.
١٠١- مقاييس اللغة ٢٠/٢ وينظر: الصحاح (حلل) ولسان العرب (حلل) .

المصادر والمراجع

١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٥ .

٢- أدب الكاتب : ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق وضبط وشرح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٨٢ / ١٩٦٣م .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان اثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحـ: احمد مصطفى النماس ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، مصر ١٤٠٨ .

٤- الأصول في النحو : ابن السراج ابو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت ٣١٦ هـ) تحـ : د. عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ١٩٧٣م .

*الاضداد لابي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ) ، ضمن ثلاثة كتب في الاضداد.

٥- الاضداد لأبي بكر محمد بن القاسم بن الانباري (ت ٣٢٨ هـ) تحـ : محمد أبي الفضل إبراهيم ، الكويت ١٩٦٠م

٦- الاضداد في اللغة : د: محمد حسين ال ياسين ، مطبعة دار المعارف ، بغداد ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م .

٧- الاعجاز البياني في القران الكريم ومسائل بن الازرق : د . عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ، دار المعارف ، مصر ١٩٧١م .

٨- إعراب القرآن : ابو جعفر احمد بن محمد بن النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تعليق : عبد المنعم خليل ابراهيم ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

٩- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل : الشيخ ناصر مكارم الشيرازي , تحـ : الشيخ مهدي الأنصاري , قسم الترجمة و النشر لمدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

١٠- أنوار التنزيل وأسرار التأويل : القاضي ناصر الدين ابو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٧٩١هـ) ، تح: عبد القادر حسونة ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٦م .

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) ، تقديم د. اميل بديع يعقوب ، الطبعة الثانية .

١٢- البحر المحيط في التفسير : أبو حيان محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، عناية : الشيخ زهير جعيد ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٥ م .

١٣- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، أبو العباس أحمد بن عجيبة الحسني ت ١٢٢٤هـ ، تحقيق عمر أحمد الراوي دار الكتب العليمة ٢٠١٠م .

١٤- بلاغات النساء وطرائف كلامهن وملح نوادرهن وأخبار ذوات الرأي منهن وأشعارهن في الجاهلية وصدر الإسلام ، أحمد بن أبي طاهر أبو الفضل ابن طيفور ، تحقيق أحمد الألفي
المكتبة العصرية ، ١٣٢٦ - ١٩٠٨

١٥- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٥٠هـ) .

١٦- التبيان في تفسير القرآن : ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) تحـ : احمد شوقي الامين واحمد حبيب قصير – المطبعة العلمية ، ومطبعة النعمان – النجف الاشرف ١٩٥٧م .

١٧- التحرير والتنوير ، الطاهر ابن عاشور ، ط١ ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت .

١٨- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ،لمحمد بن يوسف بن حيان أبو حيان الأندلسي ، تحقيق سمير المجذوب ، المكتب الإسلامي ،١٤٠٣ – ١٩٨٣ .
١٩- التعبير القرآني ، د فاضل السامرائيّ ، جامعة بغداد ، دار الحكمة ، ١٩٨٧ .
٢٠- التفسير البسيط ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ) ، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، دار العماد ، دمشق ،٢٠١٣ .
٢١- تفسير القرآن العظيم ، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) ، إشراف محمود عبد القادر الأرناؤوط ، ط٥ ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
٢٢- التفسير الكبير او مفاتيح الغيب : فخر الدين محمد بن عمر التميمي البكري الرازي (ت٦٠٤هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢١هـ .
٢٣- تفسير مجاهد أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤هـ)
تحقيق الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل ، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر ، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
٢٤- تفسير نور الثقلين ، الشيخ عبد العلي بن جمعة الحويزيّ (ت ١١١٢هـ) ، تحقيق رضا عياش ، دار المحجة البيضاء ، ٢٠١٥م.
٢٥- تفسير اللباب في علوم الكتاب ، الإمام أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (٨٨٠هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١١ .
٢٦- التكملة : ابو علي الحسين بن احمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) – تحقيق ودراسة : كاظم بحر المرجان – مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – الموصل ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
٢٧- تهذيب اللغة : ابو منصور محمد بن احمد الازهري (ت٣٧٠هـ) تحـ : يعقوب بن عبد النبي ، مراجعة : محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
٢٨- جامع الدروس العربية ، مصطفي الغلاييني ، المكتبة العصرية ، ١٤١٥ – ١٩٩٤ .
٢٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ابو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٨/١٩٨٨ م .
٣٠- الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي (ت٦٧١هـ) ، خرج احاديثه محمد بن عيادي ، الدار البيضاء ٢٠٠٥م .
٣١- جمهرة اللغة : ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) ، دار صادر، بيروت (د.ت) .
٣٢- الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي) ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد الثعالبي المكي ، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود ،دار إحياء التراث العربي ،١٤١٨ - ١٩٩٧
٣٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي (احمد بن يوسف ت ٧٥٦ هـ) تحقيق احمد محمد الخراط ، ط١ ، دار العلم دمشق ، ١٩٨٦ .
٣٤- الدر المنثور قي التفسير بالمأثور ، السيوطي (ت٩١١هـ) ، بعناية الشيخ نجدت نجيب ، دار إخياء التراث العربي ، بيروت ، دت .
٣٥- دراسات لأسلوب القران الكريم : محمد عبد الخالق عضيمة ،ط١ ،دار الحديث ، ٢٠٠٤ م .
٣٦- ديوان لبيد بن ربيعة العامري : تحقيق الدكتور

إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢.
٢٧- ديوان المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين ت ٣٥٠هـ) ، دار بيروت ، ١٩٨٣م.
٢٨- روح البيان ، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (المتوفى: ١١٢٧هـ) ، دار الفكر - بيروت
٢٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي،، تعليق محمد أحمد الأمل وعمر عبد السلام السلامي ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٩ .
٣٠- زاد المسير في علم التفسير ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، ط١ ، المكتب الإسلامي لطباعة ، دمشق ، ١٩٦٤م .
٣١- سر صناعة الإعراب : ابن جني – تحـ : محمد حسن اسماعيل واحمد رشدي شحاتة – الطبعة الاولى – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٠ م .
٣٢- شذا العرف في فن الصرف : أحمد الحملاوي ، طبع ونشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٩٦٥.
٣٣- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت٧٦٩هـ) : تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م .
٣٤- شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبد الله الازهري (ت٩٠٥ هـ) – الطبعة الاولى – مطبعة الاستقامة – دار احياء الكتب العربية – مصر ١٩٥٤ م .
٣٥- شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق صاحب ابو جناح ، جامعة الموصل ١٩٨٢م .
٣٦- شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعة : الامام ابي سعيد بن الحسن بن الحسين بن عبيد الله السكري ، تحقيق : عباس عبد القادر ، منشورات دار الكتب والوثائق القومية ، مركز تحقيق التراث ، الطبعة الثالثة ، القاهرة (١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م) .
٣٧- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) مع شرح شواهده، تحقيق:محمد نور الحسن،محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية،بيروت– لبنان .
٣٨- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب– بيروت
٣٩- الشعر والشعراء ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) ، دار الحديث، القاهرة ، ١٤٢٣ هـ
٤٠- (شواظ ونحاس) في القرآن الكريم بين التأصيل الصرفي والإعجاز العلمي ، د كاطع جارالله سطام ، مجلة كلية الآداب / الجامعة المستنصرية ،٢٠١٤ .
٤١- الصحاح ، معجم الصحاح قاموس عربي عربي مرتب ترتيبا ألفبائيا وفق أوائل الحروف : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٨هـ) ، اعتنى به خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ن بيروت ،٢٠٠٨م.
٤٢- الصناعتين .. الكتابة والشعر : ابو هلال العسكري (ت٣٩٥ هـ) – تحـ : محمد علي البجاوي ، ومحمد ابو الفضل ابراهيم – مطبعة البابي الحلبي – القاهرة ١٩٧١م .
٤٣- علم الدلالة : احمد مختار عمر، ط ١، مكتبة دار العروبة للنشر، الكويت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

٤٤- العين / ترتيب كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) : تحقيق : د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي ، طهران ، ١٤٢٥هـ .
٤٥- غريب الحديث : إبراهيم بن اسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ) ، تح سليمان ابراهيم العايد ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ .
٤٦- الفروق اللغوية : ابو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) ، ضبط وتحقيق : حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، د ت .
٤٧- فقه اللغة وأسرار العربية : ابو منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ) ، وضع وتعليق : د. ديزيرة سقال ،ط١ ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٩٩م .
٤٨- الفيصل في الوان الجموع والمصادر ، ، عباس ابو السعود ، دار المعارف ، مثر ، ١٩٧١ .
٤٩- القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت٨١٧هـ) ، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
٥٠- القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم ، د خالد اسماعيل علي ، دار المتقين ، ٢٠٠٩م.
٥١- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (ت١٨٠هـ) – تحـ : عبد السلام هارون ، ط٣ ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م .
٥٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل : محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، ط١ ، دار الفكر ، ١٩٧٧م
٥٣- الكشف والبيان في تفسير القرآن المعروف بتفسير الثعلبي ، أبو اسحاق أحمد بن محمد الثعلبي ت ٤٢٧هـ ، تحقيق سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
٥٤- لسان العرب : ابن منظور ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٦م
٥٥- كتاب اللغات في القرآن / رواية ابن حسنون المقرئ المصري بإسناده إلى ابن عباس ، تحقيق: د. توفيق محمد شاهين ،الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٩٥
٥٦- مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ) – معارضة وتعليق : محمد فؤاد سزكين – الطبعة الثانية – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م
٥٧- مجالس العلماء ،عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ،كتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ،١٤٢٠ - ١٩٩٩
٥٨- مجمع البحرين ومطلع النيرين ،فخر الدين الطريحي المتوفى: ١٠٨٥ هـ ، تحقيق: السيد أحمد الحسيني ، مكتبة المرتضوي - طهران ، الطبعة: الثانية - ١٣٦٥ هـ .
٥٩- مجمع البيان في تفسير القرآن : ابو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) ، ط٢ ، دار الكتاب ، ودار الفكر ، بيروت ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .
٦٠- مجمل اللغة : أحمد بن فارس – تحـ : زهير عبد المحسن سلطان – الطبعة الاولى – مؤسسة الرسالة – ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .
٦١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود.عبد الفتاح شلبي ،

مطابع التجارية ، القاهرة ١٤٢٤هـ * ٢٠٠٤م .
٦٢- المحكم والمحيط الأعظم : علي بن اسماعيل (ابن سيده ت ٤٥٨هـ) ،تح جماعة ، القاهرة ، ١٩٧٢م.
٦٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، عبد الحق ابن عطية ت ٥٤١ هـ تحقيق احمد صادق الملاح ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية القاهرة ١٩٧٤ م .
٦٤- المحيط في اللغة لمحيط في اللغة تأليف: الصاحب اسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق: الشيخ محمد حسن ال ياسين الناشر: عالم الكتب الطبعة: الاولى ١٩٩٤م .
٦٥- مدارك التنزيل (تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التأويل وحقائق التأويل) النفسي (ابو البركات عبد الله بن احمد بن محمد ت ٧١٠ هـ) بيروت ، ١٩٧٨ .
٦٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : احمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (٧٧٠هـ) – الطبعة الثالثة – المطبعة الاميرية – مصر ١٩٠٢ م .
٦٧- معالم التنزيل تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م
٦٨- معاني القرآن : ابو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالاخفش الاوسط (ت٢١٥هـ) ، تقديم وتعليق : ابراهيم شمس الدين ، الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٣هـ .
٦٩- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تقديم وتعليق : ابراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٣هـ .
٧٠- معاني القرآن وإعرابه : ابو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، ط١ ، بيروت ١٤٠٨هـ .
٧١- لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، لأبي عبيد القاسم بن سلام(١٥٧-٢٢٤هـ) – كتبها خالد حسن أبو الجود ، دار المعارف
٧٢- المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية – اخراج : ابراهيم مصطفى ، واحمد حسن الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار – دار الدعوة للتاليف والطباعة والنشر والتوزيع – استانبول ١٩٨٩
٧٣- معترك الاقران في إعجاز القرآن : جلال الدين السيوطي – تصحيح وضبط : احمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٨ م .
٧٤- المفتاح في الصرف ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (المتوفى: ٤٧١هـ) ، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م) .
٧٥- المفردات في غريب القرآن : لابي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت٥٠٢هـ) ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت (د.ت)
٧٦- المقاييس في اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحـ : شهاب الدين ابو عمرو ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٨هـ /١٩٩٨ م .
٧٧- من بديع لغة التنزيل ، د ابراهيم السامرائي ، الشركة المتحدة ، ط١ .
٧٨- الميزان في تفسير القرآن : السيد الطباطبائي (ت١٤٠٢هـ) , ط١ ،٢٠٠٩، بغداد

٧٩- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر : ابن الجوزي ، تحقيق محمد عبد الكريم الراضي ، مؤسسة الرسالة الاولى ١٩٨٤م .
٨٠- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، أبو الحسن إبن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ) ، تح عبد الرزاق غالب المهدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١١م.
٨١- النكت والعيون : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت٤٥٠هـ) , تحـ : السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ٢٠٠٧ .
٨٢- النوادر في اللغة : لابي زيد سعيد بن اوس الانصاري (ت٢١٥هـ) ، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر احمد ، دار الشروق ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٨١م .

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
اللَّهُ الصَّمَدُ
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
كُفُوًا أَحَدٌ